APLC/CONF/2014/WP.3

30 May 2014
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

مابوتو، ٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤
البند ٨ من جدول الأعمال
عرض غير رسمي للطلبات المقدمة بموجب المادة ٥ ولتحليلات هذه الطلبات

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

موجز تنفيذي

طلب مقدم من إريتريا

١- كانت إريتريا ميداناً لنزاعات كبرى على مدى أكثر من نصف قرن خلّفت كمية هائلة من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، مما جعل إريتريا من أكثر البلدان الإفريقية تضرراً من هذا البلاء. وأثناء الحرب العالمية الثانية، تصارع الجيشان البريطاني والإيطالي في إريتريا مما خلف كمية كبيرة من المتفجرات من مخلفات الحرب. وبعد الحرب، خلافاً لرغبة الشعب الإريتري، قررت الأمم المتحدة أن تضم إريتريا إلى إثيوبيا بموجب ترتيب اتحادي، وعندما ألغت إثيوبيا الاتحاد في عام ١٩٦٢، بدأت إريتريا صراعاً لتحديد المصير انتهى باستقلالها في عام ١٩٩٣. ونتج عن هذا الصراع الذي دام ثلاثين عاماً تلوثاً هائلاً بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في البلد بأكمله. وفي عام ١٩٩٨، شنّت إثيوبيا حرباً عدوانية على الأراضي الخاضعة للسيادة الإريترية مما أدى إلى نزاع حدودي دام سنتين. وخلال الحرب، زرعت قوات الدفاع الإريترية حقول ألغام دفاعية كما زرع الجيش الإثيوبي ألغام أرضية في الأراضي الإريترية المحتلة. وأدت هذه الحروب المتتالية بالطبع إلى تعرض البلد لتهديدات بالغة والتلوث بالألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

(A) GE.14-03913 160614 170614
1403913

الرجاء إعادة الاستعمال

٢- وتجاوزت آثار الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب بشكل ملحوظ حوادث القتل وتشويه الأشخاص، ناهيك عن تأثيرها على التقدّم الاجتماعي والاقتصادي للبلد. وتعتمد أغلبية المجتمعات المتضررة من الألغام في إريتريا على الزراعة والرعي كوسيلة لكسب عيشها. ومنعت الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب المنتشرة على نطاق واسع المزارعين من زراعة أراضيهم كما منعت الرعاة من حرية التنقل بقطعانهم بحثاً عن أفضل المراعي والمياه. وبات الأثر السلبي للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب على مشاريع البناء والمشاريع الإنمائية الأخرى ملحوظاً لا سيما في المنطقة الجنوبية ومنطقة قاش بركة. وخلال فترة التمديد الأولية، وقع ما مجموعه ٥٢ شخصاً ضحية للألغام الأرضية في المنطقة الوسطى، والمنطقة الجنوبية، ومنطقة عنسبا، ومنطقة شمال البحر الأحمر، ومنطقة قاش بركة، من بينهم ٩ من القتلى و٤٣ مصابين بجروح. وكان من بين الضحايا ٦ من القتلى و٢٦ جريحاً من الذكور دون الثامنة عشرة من العمر، وقتيلان و٦ من الجرحى من الذكور الذين تزيد أعمارهم على ١٨ سنة من العمر، إضافةً إلى قتيلة واحدة و١٠ جريحات من الإناث دون الثامنة عشرة من العمر، وجريحة واحدة يزيد عمرها على ١٨ سنة من العمر. وقد وقعت معظم الإصابات أو الوفيات أثناء الرعي أو عند قيام الضحايا بأنشطتهم اليومية المعتادة.

٣- وانضمّت إريتريا إلى معاهدة حظر الألغام في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١. ووضعت من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة خطة عمل وطنية لإزالة الألغام في عام ٢٠٠٢. ونص الإعلان ٢٠٠٢/١٢٣ على مسؤولية الهيئة الإريترية لإزالة الألغام عن تنسيق وإدارة أعمال إزالة الألغام في إريتريا وعهدت إليها بمهمة إزالة الألغام الأرضية، وإعادة استخدام الأراضي للأغراض الإنتاجية، وتثقيف المدنيين الإريتريين في مجال مخاطر الألغام وسبل تمييزها والإبلاغ عنها، وتطهير مناطق الألغام لتيسير إعادة المشردين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم، وإدراج أعمال إزالة الألغام في خطط التنمية الوطنية.

٤- ولمواجهة هذا التحدي الكبير، استهلت الحكومة الإريترية بعد استقلالها مباشرة وبعد انتهاء النزاع الحدودي بينها وبين إثيوبيا في عام ٢٠٠٠ مشروعاً على مستوى البلد بأكمله لإزالة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. وقامت وحدات المهندسين التابعة لقوات الدفاع الإريترية بجهود هائلة لإزالة الألغام الأرضية، وأصبحت الأعمال التحضيرية اللازمة لإزالة الألغام لأغراض إنسانية جاهزة للعمل في عام ٢٠٠١. وتجدر الإشارة إلى أنه زادت بعد انتهاء النزاع الحدودي أنشطة إزالة الألغام لأغراض إنسانية التي كان يقوم بها البرنامج الإريتري لإزالة الألغام مع عدد من المنظمات الأجنبية مثل منظمة المعونة الكنسية الدانمركية، والمجموعة الدانمركية لإزالة الألغام، ومنظمة هالو تراست، ومؤسسة رونكو الاستشارية، وهيئة التوعية بخطر الألغام، وأفرقة الطوارئ التابعة لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، باستخدام مجموعة كبيرة من أدوات إزالة الألغام منها الأدوات اليدوية والميكانيكية والكلاب المدربة على إزالة الألغام، وعمليات تدمير المتفجرات من مخلفات الحرب. غير أن هذه المنظمات حققت نتائج متواضعة مقارنة بحجم الإمكانيات المالية والتكنولوجية والبشرية

التي أتيحت لها ممّا أدى إلى إعادة هيكلة أنشطة إزالة الألغام إجمالاً بما في ذلك إنهاء العقود المبرمة مع المنظمات الأجنبية، وتعليق برنامج بناء القدرات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥- وتمثل أول جهد على مستوى البلد لتحديد حجم التلوث بالألغام الأرضية والذخيرة غير المتفجرة في إجراء مسح لتأثير الألغام الأرضية بين شهري آذار/مارس ٢٠٠٢ وحزيران/يونيه ٢٠٠٤. ونتج عن هذا المسح تحديد ٩١٤ منطقة مشتبه في أنها خطيرة مساحتها ١٢٩ كيلومتراً مربعاً على الصعيد الوطني وتؤثر على ٤١١ مجتمعاً محلياً. وحددت أيضاً ٧٥١ منطقة مشتبه في أنها ملوثة بألغام مضادة للأفراد، أو بمزيج من الألغام المضادة للأفراد وألغام مضادة للدبابات، أو بمزيج من الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للدبابات ومتفجرات من مخلفات الحرب. وانتشرت المساحات الملوثة في ستّ مناطق إدارية على النحو التالي: (**٢٠٣**) في منطقة عنسبا، و(**١١٢**) في المنطقة الجنوبية، و(**١٢**) في منطقة جنوب البحر الأحمر، و(**١٠٧**) في منطقة قاش بركة، و(**٧٢**) في المنطقة الوسطى، و(**٢٤٦**) في منطقة شمال البحر الأحمر.

٦- وبدعم محدود من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استأنفت الهيئة الإريترية لإزالة الألغام برنامج إزالة الألغام الذي كان يتضمن أنشطة مثل رسم خرائط للمناطق المتأثرة وتعيين حدودها، وتثقيف الأشخاص الذين كانوا مشردين داخلياً في مجال مخاطر الألغام وأعمال إزالة الألغام مع زيادة التركيز على أماكن عودة/إعادة توطين المشردين داخلياً/المبعدين. ونتيجة لغياب الدعم الخارجي، لجأت الهيئة الإريترية لإزالة الألغام إلى سبل أقلّ تكلفة ولكن فعالة نسبياً وسهلة التطبيق لتنفيذ عمليات إزالة الألغام بواسطة الموارد والقدرات المحدودة المتوفرة محلياً.

٧- وتقوم وحدات المهندسين التابعة لقوات الدفاع الإريترية أساساً بعمليات إزالة الألغام. ويقوم الأشخاص المتخصصون في إزالة الألغام المدرَّبون على إجراءات التشغيل القياسية المعتمدون في أفرقة إزالة الألغام بعمليات الإزالة تحت إشراف الهيئة الإريترية لإزالة الألغام وضمان الجودة. وتتولى الهيئة الإريترية لإزالة الألغام، من خلال عملياتها وإدارتي ضمان الجودة/مراقبة الجودة، المسؤولية الكاملة عن جميع جوانب معايير ضمان الجودة ومراقبة الجودة وفقاً لمعايير الأعمال المتعلقة بالألغام الإريترية. ويتلقى جميع العاملين في مهام إزالة الألغام لأغراض إنسانية أو الذين يشاركون فيها التدريب والتوعية في مجال المسؤولية عن ضمان الجودة. وتجرى فحوص الجودة على جميع المستويات من مهام إزالة الألغام. ويكفل المشرف على الموقع جميع ضمانات الجودة على جميع المستويات. ويتأكد المشرف على الموقع من ملاءمة أساليب الإزالة المستخدمة في الموقع ويراقب نتائج عمليات الإزالة ويدخل التعديلات اللازمة على الأساليب المستخدمة. وتدير الهيئة الإريترية لإزالة الألغام أنشطتها في مجال إزالة الألغام بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المتأثرة والسلطات المحلية. ويواصل المتطوعون من المجتمعات المحلية المنتشرون على نطاق واسع مهمّة التثقيف في مجال مخاطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب ورصد الحوادث.

٨- وتطمح حكومة إريتريا استراتيجياً في أن يكون البلد خالياً من الألغام وفي التصدي لجميع المشاكل من أجل التغلب على التحديات التي تطرحها المادة ٥. بيد أن العيوب التي تخللت عملية المسح الأولية ومن بينها تداخل التسجيلات، والمساحات الهائلة للمناطق الملوثة، وعدم توفر التمويل المناسب، والنقص في المعدات التشغيلية منعت إريتريا من الوفاء بالتزامها بإزالة الألغام خلال عشر سنوات طبقاً لما تنصّ عليه المادة ٥ من الاتفاقية. وفي عام ٢٠١١، قدمت إريتريا طلباً "مؤقتاً" لتمديد الأجل لفترة أولية تبلغ ثلاث سنوات من أجل إعادة المسح بطرق غير تقنية للمسح بغية تحديد التحديات المتبقية بدقة ووضع خطة مناسبة لتنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية، وحصلت على تمديد الأجل لمدة تبلغ ثلاث سنوات (شباط/فبراير ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٥).

٩- وبناء على ذلك، وضعت الهيئة الإريترية لإزالة الألغام خطة استراتيجية وطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. واعتمدت هذه الخطة على مراجعة الأهداف الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ وتحديثها بميزانية تقديرية إجمالية تبلغ **٨,٥** ملايين من الدولارات الأمريكية، على أساس أن الدعم الخارجي سيغطي جزءاً منها (٤,٥ ملايين من الدولارات الأمريكية) لتنفيذ الأهداف التالية: (أ) خفض المساحة بنسبة ٥٠ في المائة عن طريق إجراء مسوحات حتى عام ٢٠١٤؛ و(ب) مواصلة إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب وفقاً لأولويات التطهير الاجتماعية؛ و(ج) مواصلة الأنشطة الوطنية للتثقيف في مجال مخاطر الألغام من أجل توعية المجتمعات والحد من وقوع إصابات جديدة إلى حين ضمان التطهير الكامل. ولبلوغ هذه الأهداف، اقترحت الهيئة الإريترية لإزالة الألغام نشر أفرقة لإزالة الألغام في المنطقتين المتأثرتين التاليتين:

(أ) عنسبا - حلحل، وكرن، وهبرو، وقلب، وحقاز، وكركبت

(ب) منطقة شمال البحر الأحمر - قرورة، ومحميمات، وأفابت، وشيب.

١٠- وفي فترة التمديد الانتقالية، اقترحت إريتريا القيام بمسح غير تقني بهدف خفض مساحة المناطق الخطرة بسرعة. وكان الغرض من هذا المسح هو تمكين إريتريا من التوصل إلى تقييم سليم للمناطق الملوثة المتبقية مما قد يكون بدوره حاسماً في تقدير الإطار الزمني اللازم للتشغيل. وكانت الفرضية التي يقوم عليها المسح غير التقني هي إمكانية إجراء تخفيضات كبيرة في مساحات المناطق المستمدة من المسح الأولي الذي أجري بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤. واستندت هذه الفرضية على الملاحظات على أرض الواقع التي تبين منها أنه على الرغم من استخدام البيانات المستمدة من المسح الأولي كمؤشرات للتقدم المحرز في عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية، فإن هناك تداخلات كثيرة في التسجيلات المتعلقة بمناطق الألغام. وفضلاً عن ذلك، أزال المهندسون العسكريون الألغام من بعض المناطق بعد انتهاء النزاعات بفترة وجيزة ولم يتم الإبلاغ عنها إلى عهد قريب بسبب الحاجة إلى التدقيق بواسطة مسح غير تقني والحاجة إلى تأكيد الوفاء ببروتوكولات الإنجاز لحذفها من السجلات. وقد تأكدت هذه الفرضية في حينه لتحقق جزء كبير من الإنجازات التشغيلية من خلال المسح غير التقني.

١١- وبناءً عليه، نُشِرَت أفرقة المسح غير التقني في المناطق الفرعية التالية:

(أ) منطقة عنسبا: حقاز، وكرن، وحلحل، وقلب، وعيلابرعد، وحاملمالو، وأسماط، وعدي تكليزان؛

(ب) منطقة شمال البحر الأحمر: قرورة، وأفابت، وشعب، وفورو، ومصوّع؛

(ج) منطقة جنوب البحر الأحمر: دنكاليا الوسطى، ودنكاليا الجنوبية، وعصب، وأرعاتا؛

(د) المنطقة الوسطى: سرجغا، وقالانفحي، وبريخ.

١٢- وقامت أفرقة المسح بمهامها بالتعاون الوثيق مع الشركاء المعنيين بمن فيهم أفرقة التثقيف في مجال مخاطر الألغام، والمتطوعين من المجتمعات المحلية، ومكاتب الإدارة الإقليمية، والمهندسين العسكريين المعنيين من أجل جمع معلومات حول مناطق الألغام المسجلة في المسح الذي أجري لتأثير الألغام الأرضية. وجمعت أفرقة الهيئة الإريترية لإزالة الألغام معلومات استناداً إلى استبيان أعد مسبقاً يتضمّن أسئلة مثل: بعد قيام الوحدات العسكرية بإزالة الألغام الموجودة منذ ٢٠ عاماً، هل وقعت أيّ حوادث للألغام الأرضية بالموقع؟ هل تستخدم المجتمعات المحلية الموقع بصورة يومية؟ إذا كنتَ تعتقد أن المنطقة المسجلة سابقاً في المسح الذي أجري لتأثير الألغام الأرضية تتعلق بتأثير جزئي فقط، فأين يقع هذا التأثير؟ وعند حصول الأفرقة على معلومات كافية من المصادر، أعلنت الهيئة الإريترية لإزالة الألغام أن المنطقة خالية من الألغام وحذفها من قائمة المناطق المتأثرة. وعند وجود ما يبرر الإزالة الكاملة أو النهائية للألغام وحذفها من السجلات، اتصلت الهيئة الإريترية لإزالة الألغام بالمسؤولين الإداريين في المنطقة والمنطقة الفرعية لإعلان أن المنطقة خالية من الألغام وأنه يمكن استخدام الأرض بأمان.

١٣- وفي طلب التمديد المؤقت المقدم في آذار/مارس ٢٠١١، أفادت إريتريا بأن من أصل ٧٥١ منطقة ألغام حددها المسح الأولي على أنها مناطق أساسية، أزيلَت الألغام من ٧٩ منطقة تبلغ مساحتها ٦٧٨ ٨٥٢ ٣٠ متراً مربعاً. وعند تقديم طلب التمديد السابق وبناء على سجلات المسح، أفادت إريتريا بأن المساحة الإجمالية المتبقية الممتدة على ما مجموعه ٦٧٢ منطقة تبلغ نحو ٩٨ مليون متر مربّع. وفي السنوات الثلاث الماضية أزيلَت الألغام مما يبلغ مجموعه ٢٨٧ منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٤٦٣ ٧٠٢ ٧٣ متراً مربعاً وحذفت من سجلات المسح غير التقني. وأزيلَت الألغام من ٣٨ منطقة ألغام تبلغ مساحتها ٩٦٨ ٦٦٧ ٥ متراً مربعاً. وتم أثناء القيام بهذه العملية اكتشاف وتدمير ٠٦٤ ١ لغماً مضاداً للأفراد، و٣٤ لغماً مضاداً للدبابات، و٢١٨ ٢ مادة متفجرة من مخلفات الحرب، وألغِيَت ٢٤٩ منطقة تبلغ مساحتها ٣٦١ ٣٢٥ ٦٧ متراً مربعاً نتيجة للمسح غير التقني.

١٤- ولذلك، في هذه المرحلة، يبلغ العدد الإجمالي للمناطق التي جرت معالجتها منذ اعتماد المسح الأولي ٣٦٦ منطقة تبلغ مساحتها ١٤١ ٥٥٥ ١٠٤ متراً مربعاً، ومن المفترض أن يبلغ عدد سائر المناطق ٣٨٥ منطقة تبلغ مساحتها الإجمالية ٢٤,٥ مليون متر مربع تقريباً.

١٥- وفي حين أحرزَ تقدّم كبير في مجال تطهير المناطق المتأثرة بالألغام التي حددها المسح، اكتُشِفَت ٤٩ منطقة ألغام جديدة في خمس مناطق من البلد، هي:

(أ) منطقة قاش بركه: أرغودات، وشمبقو؛

(ب) المنطقة الوسطى: سرجغا، والجنوب الشرقي، وبريخ؛

(ج) المنطقة الجنوبية: عرزا، ودباروا، ودغيمحاري، وسقنيتي، وصنعفي؛

(د) منطقة عنسبا: قرين، وحاملمالو، وعيلا برعد، وحلحل، وهبرو؛

(هـ) منطقة شمال البحر الأحمر: أفابت، ونقفة.

١٦- والأراضي الملغمة المكتشفة حديثاً تغطي مساحة إجمالية تبلغ تسعة ملايين متر مربع. وبذلك لا تزال في إريتريا ٤٣٤ منطقة ألغام تبلغ مساحتها الإجمالية نحو ٣٣,٥ مليون متر مربع في حاجة إلى المعالجة والتطهير بعد خضوعها للمسح التقني، وقد يكون عدد قليل من مناطق الألغام المكتشفة حديثاً بحاجة إلى مسح غير تقني.

١٧- وعلى الرغم من إنجاز عدد كبير من الأعمال، تطلب حكومة دولة إريتريا، في ظلّ التحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها في مجال الألغام الأرضية والاكتشاف المؤسف لمناطق ألغام جديدة، تمديد الأجل لمدة خمس سنوات (شباط/فبراير ٢٠١٥ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٠) ليس من أجل الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ٥ بحلول عام ٢٠٢٠، ولكن من أجل إنجاز عملية المسح بالتوازي مع عمليات نزع الألغام وتحديد مناطق الألغام التي تحتاج إلى عمليات إزالة شاملة. وستتمكن إريتريا، نتيجة لوجود فترة انتقالية كبيرة، من الحصول على معلومات واضحة وبالتالي من تقييم الوضع النهائي للمناطق الملوثة المتبقية التي يجب الإبلاغ عنها في نهاية الفترة المطلوبة بدقة.

١٨- وستسعى الهيئة الإريترية لإزالة الألغام إلى مسح مناطق الألغام المتبقية البالغ عددها ٤٣٤ منطقة والتي تبلغ مساحتها ٣٣,٥ مليون متر بالموارد البشرية والمالية الوطنية المتاحة. وتعتزم أيضاً نشر خمسة أفرقة على الأقل لإزالة الألغام، ويمكن زيادة عدد هذه الأفرقة إذا توفر الدعم اللوجستي والمالي اللازم. ومن أجل تحقيق نتائج أفضل، تقوم الهيئة الإريترية لإزالة الألغام حالياً بإعادة النظر في هيكلها التنظيمي على جميع المستويات. وفي الوقت الراهن، تتكون الطاقة البشرية للهيئة مما يلي:

(أ) ٥ أفرقة لإزالة الألغام يضم كلّ منها ٦٤ شخصاً = ٣٢٠؛

(ب) ٣ أفرقة لإبطال مفعول الذخائر المتفجرة يضم كلّ منها ٥ أشخاص = ١٥؛

(ج) فريقان للمسح يضم كل منهما ٥ أشخاص = ١٠؛

(د) فريقان لمراقبة الجودة يضم كل منهما ٥ أشخاص = ١٠؛

(هـ) ١٠ أفرقة تثقيف في مجال مخاطر الألغام يضم كلّ منها ٤ أشخاص = ٤٠؛

(و) ١٥٠ متطوعاً من المجتمعات المحلية.

١٩- وبعد الانتهاء من تدريب لتحديث المعلومات، من المتوقع أن تنتشر أفرقة إزالة الألغام وأن تقوم بعملها وبمسح تقني في المناطق ذات الأولوية التالية:

(أ) منطقة عنسبا: حقاز، وقرين، وحلحل، وقلب، وعيلابرعد، وحاملمالو، وأسماط؛

(ب) كركبت، وهبرو، وعديت كليزان؛

(ج) منطقة شمال البحر الأحمر: قرورة، ومحميمات، وأفابت، وشعب، وفورو، ومصوّع؛

(د) منطقة قاش بركه: هيكوتة، وتسني، وقونية، وأغوردات، وشمبقو؛

(هـ) المنطقة الوسطى: سرجغا، وقالانفحي، وبريخ.

٢٠- وسينفذ المسح غير التقني بصورة رئيسية في المناطق المتأثرة التالية:

(أ) منطقة شمال البحر الأحمر: قرورة؛

(ب) منطقة جنوب البحر الأحمر: أرعاتا، وعصب، ودنكاليا الوسطى، ودنكاليا الجنوبية.

٢١- وقد تبين من التجارب السابقة أنه سيتم نشر كل فريق من أفرقة إزالة الألغام لتنفيذ عملية الإزالة وفقاً للمناطق التي تحظى بالأولوية بمعدل إزالة مفترض يبلغ **٣٨٤ ٠٠٠** متر مربع لكل فريق في السنة و**١ ٩٢٠ ٠٠٠** متر مربع للأفرقة الخمسة في السنة. وبذلك يكون مجموع التقدم المتوقع لعملية الإزالة للأفرقة الخمسة في فترة الخمس سنوات **١٥ ٣٦٠ ٠٠٠** متر مربع. وهذا الرقم هو الحد الأقصى للكفاءة التي يمكن بلوغها في ظل ظروف التشغيل العادية والمستوفاة ولكنه رقم طموح بالنظر إلى حتمية التعاون (العمل معاً) بين أفرقة إزالة الألغام وأفرقة إعادة المسح لإنجاز المهمة المعلقة ذات الأولوية وهي خفض المساحات إلى الحد الأمثل.

٢٢- وتقدر الميزانية الإجمالية المطلوبة لخطة التمديد الخمسية (٢٠١٥-٢٠٢٠) بنحو **٧ ١٦٦ ٨٠٠** دولار أمريكي. وإذ تقدم إريتريا هذه الإسقاطات، ستواصل دون كلل، من خلال الهيئة الإريترية لإزالة الألغام، بذل قصارى جهدها لاستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة والتي يمكن الحصول عليها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، من أجل الإسراع في تنفيذ برنامج إزالة الألغام والوفاء بواجباتها قبل الوصول إلى الأجل المحدد، وفقاً للقدرات الوطنية المحدودة.